



تقریرات درس خارج فقه

حضرت آیت الله سید محمد رضا مدرس طباطبایی یزدی (دامت برکاته)

سال تحصیلی ۹۳-۱۳۹۲

جلسه ی دهم؛ دوشنبه ۱۳۹۲/۷/۱۵

بررسی حقیقت حق و رابطه ی آن با حکم و ملک

حق در لغت تقریباً به معنای ثبوت^۱ است «ذَلِكَ بَانَ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ»^۲ ای هو الثابت، «حَقٌّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ»^۳ ای: ثبت علیه کلمة العذاب. و در بحث فقه و حقوق، مراد از آن ثبوت اعتباری است، نه ثبوت تکوینی، و این مطلب نیاز به بحث فلسفی ندارد؛ چراکه بالوجدان می یابیم در بعضی نظام های حقوقی مثلاً برای مشتری حق خیار قرار داده شده، اما در نظام حقوقی دیگری این حق لحاظ نشده است، بنابراین اعتبار

۱. لسان العرب، ج ۱۰، ص ۴۹:

حَقٌّ الْأَمْرُ يَحِقُّ وَيُحَقُّ حَقًّا وَحُقُوقًا؛ صَارَ حَقًّا وَتَبَّتْ وَفِي التَّنْزِيلِ: «قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ»؛ أَي تَبَّتْ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ»؛ أَي وَجِبَتْ وَتَبَّتْ، وَكَذَلِكَ: «لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ»؛ وَحَقَّهُ يَحُقُّ حَقًّا وَأَحَقَّهُ، كِلَاهِمَا: أَثْبَتَهُ وَصَارَ عِنْدَهُ حَقًّا لَا يَشْكُ فِيهِ.

توضیح بیشتر در معنای لغوی حق خواهد آمد، إن شاء الله.

۲. سوره ی حج، آیه ی ۶:

«ذَلِكَ بَانَ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ وَ أَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»

✓ سوره ی حج، آیه ی ۶۲:

«ذَلِكَ بَانَ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ وَ أَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ»

✓ سوره ی لقمان، آیه ی ۳۰:

«ذَلِكَ بَانَ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ وَ أَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ وَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ»

۳. سوره ی زمر، آیه ی ۷۱ و ۱۹:

«أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ»، «وَ سِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَ يُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَىٰ وَ لَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ»

آن به يد معتبر است.

بسیاری از اعلام از جمله مرحوم نائینی رحمته الله در منیة الطالب^۱ تصریح کرده‌اند که حق - حداقل - دارای دو استعمال کاملاً متفاوت با هم است؛ یکی به معنای حکم است و بیش از آن معنا را نمی‌رساند - که این معنا ربطی به ما نحن فیه ندارد - استعمال دیگر که محل بحث است، به معنای امری اعتباری است که رابطه‌ی ویژه‌ای را بین حق و ذوالحق اثبات می‌کند، ولی بعداً معلوم خواهد شد که لازم نیست حق همیشه وضعی و اعتباری باشد، بلکه حق نفس الامری هم خواهیم داشت.

۱. منیة الطالب فی حاشیة المكاسب، ج ۱، ص ۴۱:

إن الحق يطلق على عنوان عام يشمل كل ما وضعه الشارع وجعله بالحكم والعين والمنفعة والحق بالمعنى الأخص داخل تحت هذا العنوان فإن الحق معناه اللغوي هو الثبوت وحق الجار على الجار والوالد على الولد ونحوهما من الأحكام عبارة عن ثبوته وهكذا ملكية العين أو المنفعة من الحقوق والأمور الثابتة كحق الخيار وحق الشفعة وعبارة أخرى إطلاق الحق على العين والمنفعة إطلاق شائع كإطلاقه على الحكم نعم الحق بالمعنى الأخص مقابل ذلك كله فإنه عبارة عن إضافة ضعيفة حاصلة لذي الحق وأقواها إضافة ملكية العين وأوسطها إضافة ملكية المنفعة وبتعبير آخر الحق سلطنة ضعيفة على المال والسلطنة على المنفعة أقوى منها والأقوى منهما السلطنة على العين فالجامع بين الملك والحق هو الإضافة الحاصلة من جعل المالك الحقيقي لذي الإضافة المعبر عنها بالواجدية وكون زمام أمر الشيء بيده من جعل له وكونه ذا سلطنة وقدرة وهذه الإضافة لو كانت من حيث نفسها ومن حيث متعلقها تامة بأن تكون قابلة الأنحاء التقلبات فتسمى ملكا ولو كانت ضعيفة إما لقصور نفس الإضافة كحق المرتين بالنسبة إلى العين المرهونة وإما لقصور في متعلقه كحق التحجير وحق الخيار بناء على تعلقه بالعقد الغير القابل لما عدا الفسخ والإجارة وحق الاختصاص بالنسبة إلى الأشياء الغير المتمولة كالخمر القابل للتخليل فتسمى حقا وعلى هذا فلو لم يكن المجعول الشرعى مستتبعا للإضافة والسلطنة فليس إلا حكما وتسميته بالحق إنما هو بلحاظ معناه اللغوي.

و أما الاصطلاحى فالفرق بينه وبين الحكم واضح جداً فإن الحكم الشرعى هو المجعول المتعلق بعمل المكلفين اقتضاء أو تخييرا وهو وإن اشترك مع الحق فى بعض الآثار كجواز رجوع الواهب عن الهبة وجواز فسخ ذى الخيار إلا أنّهما متباينان سنخا فإن الجواز فى الأول حكم شرعى بخلاف الثانى فإنه ملك وإضافة وبالجملة الجواز فى الهبة كاللزوم فى النكاح من الأحكام الشرعية وهذا بخلاف الجواز فى البيع الخيارى و اللزوم فى البيع الغير الخيارى فإنما من الحقوق وسيجىء إن شاء الله فى المعاطاة وفى أحكام الخيار ما يوضح الفرق بين البابين. وكيف كان فإذا كان الحق عبارة عن اعتبار خاص الذى أثره السلطنة الضعيفة على شىء و مرتبة ضعيفة من الملك فهو بجمیع أقسامه و أنحائه قابل للإسقاط كما أفاده شيخنا السعيد الشهيد وجعل هذا هو الضابط التام فى الفرق بين الحق والحكم.

فما أفاده السيد قدس سره فى حاشيته على المتن من تقسيم الحقوق أولا إلى ما يقبل الإسقاط وما لا يقبل وجعل من الثانى حق الأبوة وحق الولاية للحاكم وحق الاستمتاع بالزوجة وحق السبق فى الرماية قبل تمام النضال وحق الوصاية لا وجه له فإن كون الشىء حقا و غير قابل للإسقاط لا يعقل وإطلاق الحق على ما ذكره من الأمثلة مثل إطلاق الحق على سائر الأحكام كحق المؤمن على المؤمن وحق الجار على الجار فإن الأبوة والولاية ونحوهما من الأمثلة ليس لعلاقة حاصلة للأب والحاكم إذ لم يجعل للولى إضافة أثرها السلطنة على المولى عليه أو على ماله فلا يكون من مقولة الجدة بل من الأحكام الشرعية كما هو قدس سره أيضا يحتمل هذا المعنى حيث قال ويمكن أن يقال إنها أو جملة منها من الأحكام لا من الحقوق.

و العجب أنّ رحمته الله فى صدر المسألة يعرف الحق بأنه نوع من السلطنة و مرتبة ضعيفة من الملك بل نوع منه وصاحبه مالك لشىء يكون أمره إليه ومع هذا يقسم الحقوق إلى ما يقبل الإسقاط وما لا يقبل فإنه لو لم يقبل الإسقاط فكيف يكون له السلطنة وكيف يكون زمام أمره بيده. وبالجملة قوام الحق بقابليته للإسقاط وهذا بخلاف الحكم فإنه بعكس ذلك ثم إنه لو شك فى شىء أنه من الحق أو الحكم فليس هنا أصل يعين كونه من أى منهما فالمرجع هو الأصول العملية والأصل يقتضى عدم سقوطه لاستصحاب بقاء ما كان قبل الإسقاط.

مرحوم نائینی رحمته الله علامت افتراق حق با حکم را در این دانسته که حق قابلیت اسقاط را دارد، بر خلاف حکم که قابلیت اسقاط ندارد. و در ادامه تصریح می‌کند بعضی از جمله سید یزدی رحمته الله این افتراق را قبول نداشته و قائلند حق اعم است از این‌که قابل اسقاط باشد یا نباشد؛ مثلاً حق ولایت، حق ابوت و ... قابل اسقاط نیست.

برخی مثل مرحوم امام رحمته الله هم که در کتاب البیع^۱ تصریح فرمودند حق مفهوم ثابت و واحدی است که در همه‌ی موارد به یک معنا استعمال می‌شود، ظاهراً مرادشان همان حق اعتباری است، نه این‌که منکر شوند حق دو گونه استعمال دارد.

بعد از بیان این مقدمات و با توجه به این‌که همه‌ی اهل لسان فی‌الجمله معنای اعتباری حق را به ارتکاز عرفی و لغوی درک می‌کنند، می‌گوییم: نظریات متعددی درباره‌ی معنای حق و چگونگی اعتبار آن بیان شده است که عبارتند از:

نظریات مختلف در معنای اعتباری حق

۱. نظریه‌ی شیخ انصاری رحمته الله و مشهور: حق به معنای سلطنت است.
۲. نظریه‌ی سید یزدی و مرحوم نائینی رحمته الله: حق به معنای ملک ضعیف است.
۳. حق، ملک و سلطنت همه از یک معنا هستند.
۴. نظریه‌ی محقق اصفهانی رحمته الله: حق در هر جا به معنای خاصی است؛ مثلاً حق ولایت چیزی جز همان ولایت نیست، بنابراین اضافه‌ی آن بیانیه است.
۵. نظریه‌ی سید خویی رحمته الله: حق به معنای حکم است.
۶. نظریه‌ی حضرت امام رحمته الله: حق، اعتبار خاصی غیر از ملک، سلطنت و حکم است. و ظاهر آخوند رحمته الله نیز همین نظریه است.

۱. کتاب البیع (للإمام الخميني)، ج ۱، ص ۳۹:

ماهية الحقوق و أقسامها: فلا شبهة في أن الحق ماهية اعتبارية عقلانية في بعض الموارد، و شرعية في بعض الموارد، كاعتبارية الملك، و السلطنة و الولاية، و الحكومة و غيرها، فهو من الأحكام الوضعية. كما لا ينبغي الريب في أنه ماهية واحدة و معنى وحداني في جميع الموارد، و ليس له في كل مورد معنى مغاير للآخر.

۱. نظریه‌ی شیخ انصاری رحمته و مشهور (حق به معنای سلطنت)

ظاهر عبارت شیخ انصاری رحمته در مورد حق شفعه و خیار که فرمودند: «أَنَّ هَذَا الْحَقَّ سُلْطَنَةٌ فَعْلِيَّةٌ»^۱ این است که حق را به سلطنت فعلیه معنا می‌کنند؛ یعنی یک مفهوم اعتباری که مرادف سلطنت بوده و همراه با قید فعلیت - که شاید احتراز از سلطنت شأنیه باشد - است.

مشهور نیز قائل به این قول شده‌اند، کما این که محقق اصفهانی رحمته می‌فرماید: «هُوَ الْمَعْرُوفُ»^۲؛ این قول معروف بین فقهاست. هم‌چنین سید یزدی رحمته می‌فرماید: «الْحَقُّ نَوْعٌ مِنَ السُّلْطَنَةِ»^۳، گرچه در نهایت ایشان دو نظریه را با هم جمع کرده و اضافه می‌فرماید که: حق مرتبه‌ی ضعیفی از ملک است. محقق نائینی هم هر دو تعبیر را دارد: «الْحَقُّ سُلْطَنَةٌ ضَعِيفَةٌ عَلَى الْمَالِ» و «مَرْتَبَةٌ ضَعِيفَةٌ مِنَ الْمَلِكِ».

این نظریه از طرف برخی اعلام مورد نقد و اشکال قرار گرفته است، از جمله:

اشکال مرحوم آخوند بر کلام شیخ انصاری رحمته

مرحوم آخوند رحمته در ردّ کلام استاد خود شیخ انصاری رحمته می‌فرماید: هویت حق، سلطنت نیست بلکه سلطنت ذوالحق یکی از آثار حق است؛ کما این که یکی از آثار ملک، سلطنت مالک است، و این باعث

۱. در بعضی نسخ، عبارت «أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْحَقِّ» وجود دارد.

۲. کتاب المکاسب، ج ۳، ص ۹.

و أمّا الحقوق، فإن لم تقبل المعاوضة بالمال كحقّ الحضانة ... وكذا لو لم تقبل النقل، كحقّ الشفعة، وحقّ الخيار؛ لأنّ البيع تمليك الغير ... و السرّ: أنّ هذا الحقّ سلطنة فعلية لا يعقل قيام طرفيها بشخص واحد، بخلاف الملك، فإنّها نسبة بين المالك والمملوك، و لا يحتاج إلى من يملك عليه حتى يستحيل اتحاد المالك والمملوك عليه، فافهم.

۳. حاشیه کتاب المکاسب (للأصفهانی)، ج ۱، ص ۲۰.

و تفاوت الملك و الحق في ترتب الآثار كلا و بعضا لا يقتضى التفاوت في المفهوم و المعنى، بل ذلك من ناحية تعلق الملك تارة بالعين، و أخرى بالمنفعة، و ثالثة بالانتفاع، و رابعة بالفسخ و نحوه ... نعم لا يمكن الالتزام بأنّه بمعنى الملك كليا، إذا من موارد حق الاختصاص بالخير و حق الأولوية في الأرض المحجرة، فإنّه لا معنى لملك الخمر، كما لا معنى لملك الأرض قبل الأحياء، فيعلم منه أنّ الحق إمّا ليس بمعنى الملك كلية، أو في خصوص هذه الموارد، كما أنّ كون الحق بمعنى السلطنة كما هو المعروف لا مانع منه.

۴. حاشیه المکاسب (لليرزدی)، ج ۱، ص ۵۵.

أنّ كثيرا ممّا يعدّ من جملة الحقوق يمكن دعوى كونها من باب الحكم الشرعي الذي لا مجال فيه لجعله عوضا في المعاملة فلا بدّ من بيان الفرق بينهما أولا فنقول أمّا بحسب المفهوم و الحقيقة فالفرق واضح فإنّ الحقّ نوع من السلطنة على شيء متعلّق بعين كحقّ التّحجير و حقّ الرّهانة و حقّ الغرماء في تركة الميّت أو غيرها كحقّ الخيار المتعلّق بالعقد أو على شخص كحقّ القصاص و حقّ الحضانة و حقّ القسم و نحو ذلك فهي مرتبة ضعيفة من الملك بل نوع منه و صاحبه مالك لشيء يكون أمره إليه ... بخلاف الحكم فإنّه مجرد جعل الرخصة في فعل شيء أو تركه أو الحكم بترتب أثر على فعل أو ترك مثلا في حق الخيار.

نمی‌شود که بگوییم حقیقت و معنای ملک همان سلطنت است.^۱

اشکال مرحوم امام به کلام شیخ رحمته و مشهور

حضرت امام در ردّ نظریه‌ی شیخ انصاری رحمته و مشهور می‌فرماید: از آن‌جا که در بعضی موارد حق صادق است اما سلطنت صادق نیست، معلوم می‌شود حق و سلطنت مساوق هم نیستند؛ یعنی تصادق ندارند چه رسد به تساوی و ترادف. حتّی حق اخص مطلق از سلطنت هم نیست که هر جا حق صادق بود، سلطنت هم صادق باشد. هم‌چنین ممکن است جایی سلطنت صادق باشد ولی حق صادق نباشد [مانند سلطنت انسان بر نفس خود، که نه تعبیر به حق می‌شود و نه ملک].^۲

سپس مرحوم امام چند مورد را به عنوان نقض ذکر می‌کنند که حق صادق است اما سلطنت وجود ندارد، این موارد عبارتند از:

بعضی حقوق مثل «حق تحجیر»، «حق استحلاف مدعی بر منکر» و نیز «حق مقذوف» ممکن است به ارث منتقل به صغیر شود و یا این‌که این حقوق برای بالغی باشد که به خاطر سفاهت یا ... محجور^۳ علیه

۱. حاشیة المكاسب (للاخواند)، ص ۴:

لا یخفی ان الحق بنفسه لیس سلطنة، و انما کانت السلطنة من آثاره، کما أنّها من آثار الملك، و أنّما هو کما أشرنا إلیه، اعتبار خاص، له آثار مخصوصة، منها السلطنة علی الفسخ، کما فی حقّ الخيار، أو التملک بالعرض، کما فی حقّ الشفعة، أو بلا عوض، کما فی حقّ التحجیر، الی غیر ذلك. و هی لا یقتضی ان یکون هناك من یتسلطّ علیه، و الّا کانت من آثار الملك أيضا، و ان لم یکن نفسه، فیلزم فی بیع الدین، إمّا محذور تسلط الشخص علی نفسه، و إمّا التفکیک بین الملك و أثره، مع انّ ذلك أنّما یلزم فی بیع الحقّ، ممّن کان علیه، لا من غیره، و قد عرفت انه أجنبيّ عمّا هو بصدده، کما یظهر من صدر کلامه و ذیله.

۲. کتاب البیع (للإمام الخمينی)، ج ۱، ص ۳۹:

یظهر من الشیخ الأنصاری رحمته أنّه عبارة عن السلطنة مقابلاً للملك ...
أقول: قد أشرنا إلی أنّ الاعتبار فی الحقوق لیس مختلفاً و إن اختلف متعلقاتها، و ما ذكره من الأمثلة المتقدمة أی الولاية، و التولية، و نحوهما لیس شیء منها من الحقوق، بل هی اعتبارات أخر غیر الحقّ و الملك و السلطنة ... و من أمثال ما ذکر یظهر: أنّ اعتباره غیر اعتبار الملك، و لا یکون مساوقاً له، و لا أخصّ منه.

کما أنّ تخلفه عن السلطنة أحياناً دلیل علی عدم مساوقته لها، و لا أخصّیته منها، فإذا انتقل حقّ التحجیر و الاستحلاف و القذف و غيرها إلی الصغیر، أو کانت تلك الحقوق للمحجور علیه بسفه و غیره، فلا شبهة فی اعتبار الحقّ لهم کاعتبار الملك، کما لا شبهة فی عدم اعتبار السلطنة لهم حتّی لدى العقلاء بالنسبة إلی بعضهم، کالصغیر غیر الممیز و المجنون، فالسلطنة فیها لولیّه القانوني العرفي أو الشرعي.
و ما قد یقال من أنّ سلطنتهم سلطنة القاصر لیس بشيء؛ لأنّ القاصر مسلوب السلطنة لا مفوضها، و للوصی، و القیم، و الجدّ، و الأب، و الحاكم، سلطنة مستقلة علیه و علیها، و لیس حالهم حال الوکیل، و هو واضح.

و ربّما تعتبر السلطنة فی بعض الموارد، و لا يعتبر الحقّ و لا الملك، کسلطنة الناس علی نفوسهم؛ فإنّها عقلانیة، فکما أنّ الإنسان مسلط علی أمواله، مسلط علی نفسه، فله التصرف فیها بأیّ نحو شاء، لولا المنع القانوني لدى العقلاء، و الشرعي لدى المتشرعة ...
فحصل ممّا ذکر: أنّ الحق لیس ملکاً، و لا مرتبة منه، و لا سلطنة، و لا مرتبة منها؛ أی لا یکون عینهما، و لا أخصّ منهما، و إمّا لما تخلف عنهما.

است. در این موارد اطلاق حق می‌شود در حالی که می‌دانیم برای صغیر و محجور^۱ علیه اعتبار سلطنت بر این حقوق نمی‌شود؛ یعنی نه می‌توانند اسقاط کنند، نه بیع و نه مصالحه‌ی بر آن، در صورتی که اگر سلطنت بود می‌توانستند این کارها را انجام دهند، بلکه در این موارد اعتبار سلطنت برای ولی، وصی، قیم و یا حاکم شده است. بنابراین حق، غیر از سلطنت است و نیز اخص مطلق از سلطنت هم نیست.

سپس مرحوم امام اشکال مقدری را بیان کرده و به آن جواب می‌دهند. به این بیان که:

إن قلت: در این موارد سلطنت وجود دارد ولی سلطنت صغیر و محجور^۲ علیه، سلطنت قاصر است؛ به این معنا که صغیر و محجور^۳ علیه قاصر از اعمال مباشری این حقوق هستند، اما مانعی ندارد که ولی آن‌ها این حقوق را استیفاء کند.

قلت: قاصر (صبی و محجور^۴ علیه) مسلوب السلطنة است نه مفوض السلطنة، و سلطنت ولی، وصی، قیم، جد و یا حاکم، سلطنت مستقلی است [نه این‌که مانند سلطنت وکیل باشد که سلطنت مستقل نیست و موکل هم می‌تواند مستقلاً تصرف کند]. به عبارت دیگر سلطنت به معنای قدرت بر تصرف است که امرش دائر بین وجود و عدم است و نمی‌توانیم بگوییم سلطنت فعلیه وجود دارد اما نمی‌تواند آن را اعمال کند؛ چراکه بین فعلیت سلطنت و عدم جواز تصرف، تناقض وجود دارد.

پاسخ محقق اصفهانی^۵ بر هر دو اشکال

محقق اصفهانی در حاشیه‌ی مکاسب، به هر دو اشکال (اشکال آخوند و مرحوم امام^۶) یک‌جا پاسخ داده و با تصرفی در جواب می‌فرماید: مراد از سلطنت، سلطنت اعتباری است اما سلطنتی که از آثار حق است و برای صغیر و محجور^۷ علیه ثابت نیست، اعمال سلطنت عملاً و خارجاً است. پس صغیر و محجور^۸ علیه سلطنت اعتباری دارد [چراکه اعتبار سهل المؤمنه است و می‌توان به گونه‌ای برای صغیر و محجور^۹ علیه اعتبار سلطنت کرد] اما سلطنت خارجی یعنی قدرت بر تصرف خارجی یا تصرف اعتباری مثل بیع، شراء و ... را ندارد و این سلطنت خارجی برای ولی او جعل شده است. در نتیجه معنای این‌که صغیر و محجور^{۱۰} علیه مسلوب السلطنة هستند، این است که اعمال سلطنت عملاً و خارجاً از آن‌ها سلب شده، نه سلطنت اعتباری.^۱

۱. حاشیه کتاب مکاسب (للاصفهانی)، ج ۱، ص ۲۰:

و دعوی: أن السلطنة من أحكام الملك و الحق لا نفسها كما عن شيخنا الأستاذ إنما يتجه إذا أريد منها السلطنة التكليفية المساوقة لجواز التصرف، لا ما إذا أريد اعتبارها كاعتبار الملكية، فإنها كالمملك يترتب عليها طبعاً جواز التصرف شرعاً بل ربما يكون في بعض أفرادها منصوصاً،

نتیجہی این نوع سلطنت اعتباری - کہ از آن تعبیر بہ حق می‌شود - آن است کہ در مواردی کہ صغیر و محجورٌ علیہ سلطنت اعتباری دارد، ولیّ، وصیّ، قیم، جد و یا حاکم با رعایت مصالح صغیر و محجورٌ علیہ می‌توانند این سلطنت را اعمال یا اسقاط کنند، اما اگر صغیر و محجورٌ علیہ سلطنت اعتباری نداشتند، ولیّ، وصی و ... ہم نمی‌توانستند اعمال سلطنت کنند.

این جواب محقق اصفہانی رحمۃ اللہ علیہ بہ نظر ما تمام است و اشکال آخوند و مرحوم امام رحمۃ اللہ علیہما را دفع می‌کند.

جواد احمدی

كما فی حق القصاص حیث قال تعالی فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَالْحَقُّ الْمَجْعُولُ لِلْوَلِيِّ هُوَ نَفْسُ سُلْطَانِهِ شَرَعًا لَا أَمْرٌ آخِرٌ يَتْرَعِبُ عَلَيْهِ السُّلْطَانَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ الْمَسَاوِقَةُ لِحُجُوزِ الْقَصَاصِ فِي قِبَالِ حَرَمَتِهِ، فَضَلًا عَنِ كَوْنِهِ عَيْنَ السُّلْطَانَةِ التَّكْلِيفِيَّةِ الَّتِي لَا إِسْقَاطَ لَهَا، وَ لَا قَابِلِيَّةَ الصَّلْحِ عَنْهَا بِشَيْءٍ.